

دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - تجربة السودان أنموذجا

The role of Islamic Sukuk in Achieving Economic Development

- The Sudan's experience as a model

أ. سناء مرابطي

جامعة أم البواقي - الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2017/05/30

د. السعيد بريكة

جامعة أم البواقي - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/12/10

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها أداة لتمويل وتعبئة الموارد المالية، بطريقة شرعية، بدلا من التمويل التقليدي، والذي يعتمد على الربا؛ حيث تم تسليط الضوء على تجربة السودان، وذلك باستعراض أهم الصكوك التي أصدرتها حكومة السودان. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصكوك ساهمت في تغطية العديد من احتياجات الموارد المالية في دولة السودان، من عجز الموازنة، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتنشيط السوق الخرطوم للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، التمويل الإسلامي، عجز الموازنة.

Abstract

The aim of this study is to highlight the role of Islamic instrument, as financial tool to achieve economic development and mobilize financial resources. Instead of the traditional funding which depends on the interest rate; we have highlighted the experience of Sudan by reviewing the most important sukuk issued by the government of Sudan. This study has concluded that the sukuk have contributed to the coverage of many financial needs of the State of Sudan. Like the budget deficit. And infrastructure projects financing and revitalize Khartoum Stock Exchange.

Key words: Islamic sukuk, Economic Development, Islamic Finance, Budget Deficit.

مقدمة:

أصبح التوجه نحو سياسة التمويل الإسلامي اتجاها عالميا تعول عليه الكثير من الدول لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لها، بدلا من الاعتماد على وسائل التمويل التقليدية، والتي قد تزيد في العبء على موازنتها العامة نظرا لارتفاع تكلفتها ومخاطرها. وهنا يأتي دور الصكوك الإسلامية كأحدى الأدوات المالية المهمة في توفير التمويل للحكومات، ولهذا تمثلت إشكالية الدراسة فيما يلي، إلى أي مدى ساهمت الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

التعرف على أنواع الصكوك و خصائصها؛

إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

إلقاء الضوء على تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الإسلامية ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى أهمية أدوات التمويل الإسلامية في تمويل الاقتصاد، نذكر منها ما يلي:

دراسة العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر 1، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، وبشكل دقيق في تمويل مشاريع البنى التحتية، وذلك من خلال دراسة حالة مطار سطيف الدولي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه إذا تم تطبيق الصكوك في هذا المشروع من شأنه توفير التمويلات اللازمة له، وكذا معالجة قصور التمويل الحكومي.

دراسة زروال حواس 2، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك باستعراض تجربة السودان، وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أن تنوع الصكوك الإسلامية، يزيد في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل عجز الموازنة.

دراسة عبد السلام إسماعيل أوناغن 3، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور صكوك الاستثمار في تنمية الاقتصاد الإماراتي، وذلك بالتركيز على الصكوك المصدرة من قبل NASDAQ Dubai، وتوصلت الدراسة إلى أن إصدار تلك الصكوك، له أثر على الاقتصاد الإماراتي، نظرا لتطور سوق الصكوك، مما جعل الاقتصاد الإماراتي أكثر تنوعا، وموجها من قبل القطاع الخاص.

دراسة معطى الله خير الدين، شرياق رفيق 4، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية، في توفير التمويل اللازم للحكومات والشركات، وبالتالي مساهمتها في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصكوك صالحة في تعبئة الموارد اللازمة، وذلك لأنها متنوعة من حيث الآجال والصيغ.

ما يميز الدراسة التي قمنا بها عن تلك الدراسات السابقة، هي أنها حاولت إسقاط موضوع الصكوك الإسلامية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، على الواقع بعرض التجربة السودانية، كما حاولت إبراز هذا الدور، من جوانب عديدة للتنمية الاقتصادية، وليس من جانب واحد فقط.

1. التأسيس النظري للصكوك الإسلامية

1. ماهية الصكوك الإسلامية

تعد صكوك الاستثمار الشرعية بديلاً للسندات، وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك، بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ونقل باب الاكتتاب وبدء استخدامها في ما أصدرت من أجله"⁵.

وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها "أداة استثمارية تعتمد على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس مال، على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها، لأنهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال، وما ينحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه"⁶.

من التعريفين السابقين نستنتج أن الصكوك:

- أوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير في ملكية صافي أرباح وخسائر مشروع استثماري قائم فعلاً.
- لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد.

2. خصائص الصكوك الإسلامية: تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص عديدة يمكن

توضيحها في ما يلي⁷:

- وثائق تصدر باسم مالكيها، بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكيها في الموجودات الصادرة بموجبها؛
- التداول فيها يكون وفق شروط وضوابط شرعية، لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها؛
- تمثل حصصاً شائعة في موجودات قائمة، أو يتعين إيجادها، أو منافع، ولا تمثل ديناً على مصدرها؛

- الصك الاستثماري الإسلامي يعطي حامله حصة من الربح إن وجدت، ويلزمه بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة؛

- تؤطر العلاقة بين أطراف عملية التصكيك بعقد شرعي يتم الاستناد عليه؛

- الصك الاستثماري الإسلامي، يخصص حصيلة الاكتتاب فيه للاستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة يتم تحديدها مسبقاً،

3. أنواع الصكوك الإسلامية: للصكوك الإسلامية أنواع عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

• **صكوك المقارضة:** وهي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه السندات (الصكوك) أية فوائد؛

• **صكوك المشاركة:** تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، حيث يشارك كل من المقرض والمستثمر بحصة معينة ويتحملان الربح والخسارة، ويصبح حامل الصك شريكاً في المشروع وتدار هذه الصكوك على أساس الشركة أو على أساس المضاربة، ومن أمثلة ذلك صفقة صكوك طيران الإمارات بمبلغ 550 مليون دولار أمريكي بفرض إنشاء مبنى جديد للشركة⁸؛

• **صكوك السلم:** فيما يخص صكوك السلم هي عبارة عن صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم، وهي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة ولا تزال في ذمة البائع، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها؛

• **صكوك الإستهناج:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح الموضوع مملوكاً لحامل الصكوك.

• **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحاملها⁹؛

• **صكوك الإجارة:** وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يدر دخلاً، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك (أوراق مالية) قابلة للتداول في الأسواق الثانوية¹⁰، ونظراً لتنوع المنفعة المعقود عليها في عقد الإجارة بين منفعة عين

ومنفعة عمل (خدمة)، وبين منفعة حاضرة ومنفعة موصوفة في الذمة فإنه تندرج تحت هذه الصكوك خمسة أنواع أخرى من الصكوك¹¹؛

• **صكوك المزارعة:** وتحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد؛

• **صكوك المساقاة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار؛

• **صكوك المغارسة:** وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس¹²؛

• **صكوك الصناديق الاستثمارية:** ويعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار. وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد، وبالطبع منها المجالات المالية، وتصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة)، أو بآجال و أحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)¹³.

II. أهمية الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية

1. **تجميع وحشد المدخرات:** تعتبر الصكوك أداة تساعد في جمع رأس المال لتمويل المشروعات الاستثمارية، من خلال تعبئة مواردها من المستثمرين، فتنوع إصداراتها من حيث آجالها، مما يجعلها قادرة على تعبئة المدخرات من مختلف هذه الفئات وابرز مثال على هذا صكوك صناديق الاستثمار¹⁴؛

2. **إحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي:** إن آلية الفوائد المسبقة - الربا - في الاقتصاد الوضعي تؤدي إلى تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة، وهذا ما يجعل الاقتصاد المالي يطغى على الاقتصاد الحقيقي، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي، وتعتبر الصكوك مثالا حيا في تحقيق التوازن المنشود،

نظرا لأن إصدارها يشترط وجود أصولا قبل التصكيك، بالإضافة إلى ابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح¹⁵؛

3. مصدر لتمويل المشاريع: تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع، سواء كانت استثمارية أو ذات النفع العام؛

1.3. تمويل المشاريع الاستثمارية: إن تنوع الصكوك يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، وتعتبر صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الاقتصادية¹⁶؛

2.3. تمويل مشاريع ذات النفع العام: حيث تلبي الصكوك احتياجات الحكومة، من حيث تمويل المشاريع الضخمة ذات النفع العام، والتي لا ترغب الحكومة في إقامتها على أساس الربح.

4. الرفع من كفاءة السوق المالي: إن استخدام الصكوك والتوسع في التعامل بها من قبل المستثمرين والمدخرين والحكومات؛ يؤدي إلى تدعيم دور السوق المالية، من خلال¹⁷:

- توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق؛
- توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي والتي تتعامل في الصكوك إصدارا وتداولاً؛

- رفع كفاءة السوق المالي من خلال إكسابه ميزتي العمق والسيولة؛

- تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق.

5. تمويل عجز الموازنة العامة: بالرغم من أن الأدوات المالية التقليدية تعطي حلول مؤقتة لإشكالية عجز الموازنة العامة، إلا أنها تتسبب لاحقا في زيادة نفقاتها وإحداث آثار تضخمية، وزيادة الأعباء العامة على الأجيال الحالية والقادمة، نتيجة طبيعتها الربوية والتضخمية؛ وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم الابتكارات، القادرة على أن تكون البديل الأنسب لهذه الأدوات، في تمويل عجز الموازنة العامة¹⁸.

6. التحوط من المخاطر: تمكن الصكوك عند استخدامها من تخفيف درجة المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، بمعنى تدنيها والتعامل معها بكفاءة، وذلك عن طريق التنوع في آجال واستخدامات الصكوك¹⁹.

7. تحقيق التوزيع العادل للثروة: تعد الصكوك وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، فالصكوك القائمة على أساليب المشاركة تتضمن عموما عدالة توزيع الأرباح²⁰.

8. القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة: يقوم الاستثمار الإسلامي على مبدأ "ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمراً مكتملاً"، وهذا هو حال الصكوك الإسلامية والتي تساهم في القضاء على مشكلة البطالة²¹.

III. تجربة السودان نموذجاً

شهد الاقتصاد السوداني في بداية التسعينات عدة تعديلات، أهمها إلغاء العمل بنظام سندات الخزنة، باعتبارها آلية غير متطابقة مع توجيهات الاقتصاد الإسلامي، مما أدى إلى التفكير في إصدار أوراق مالية حكومية تتفق مع توجيهات الشريعة الإسلامية. وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة السودانية عام 1995، قانون صكوك التمويل، حيث كان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية، التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولتمويل المشاريع الحكومية وسد عجز الموازنة العامة.

1. أنواع الصكوك الإسلامية السودانية

من أهم الصكوك التي قامت بإصدارها الحكومة السودانية نجد:

1.1. شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم)

وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998²²؛

2.1. شهادة المشاركة الحكومية (شهامة)

عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8 ماي 1999، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية²³، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدرها وزارة المالية فهي تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها، في عدد من المؤسسات الربحية، نيابة عن جمهورية السودان²⁴.

3.1. صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، و بالتالي

فان لها نفس أهداف صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة²⁵.

جدول رقم (1): تطور مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) خلال الفترة 2004-2015.

السنة	عدد الشهادات	قيمة الشهادات
2004	1280000	128000
2005	5660000	5660
2006	12990816	13.0
2007	17050795	17051
2008	18725819	18725
2009	20223815	202238
2010	18264017	1826.3
2011	19442477	19442
2012	14761555	14763
2013	-	-
2014	8279969	8280
2015	9042101	9042

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2000-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن صكوك صرح قد سجلت نموا قياسيا من حيث تتداولها خلال الفترة 2004-2012، في حين لم تسجل سنة 2013 أي تتداول لهذه الصكوك، كما يتضح أيضا من الجدول أن الصكوك قد سجلت تداولاً بـ 8279969 شهادة سنة 2014 مقارنة بـ 9042101 شهادة سنة 2015 مسجلة بذلك ارتفاع بـ 9,2%.

4.1 شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب)

ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)، وهي ورقة مالية تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول (المباني) المملوكة لبنك السودان المركزي، وتستند على عقود الإجارة، كما تعتمد على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي (ليس للجمهور)، وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد²⁶.

5.1 شهادات إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة)

بدأ العمل بشهادات (شامة) عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشائه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وتهدف إلى:

- توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أوراق مالية جديدة؛

- تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

6.1 شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): بدأ العمل في شهادات نور في عام 2012، وانتهى العمل بها في عام 2014، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأسمال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في حدود 7%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة.

جدول رقم (2): تطور مبيعات شهادات النور خلال الفترة 2012-2015

السنة	العدد	القيمة
2012	7580000	75800000
2013	4769500	47700000
2014	7580000	7580000
2015	-	-

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2000-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في مبيعات شهادة النور خلال سنة 2013، مقارنة بسنة 2012 وذلك من 7580000 شهادة إلى 4769500 شهادة، لتعاود خلال سنة 2014 الارتفاع إلى نفس مبيعات سنة 2012، حيث تم تصفيتها تدريجياً خلال هذه السنة.

2. دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان

1.2. مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية في السودان: ساهمت صكوك الإسلامية التي أصدرتها حكومة السودان في تمويل مختلف مجالات التنمية في السودان والجدول الموالي رقم (3) يوضح ذلك:

جدول رقم (3): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية

الانجازات	المجال
انشاء مراكز صحية متخصصة دعم مراكز غسيل الكلى بالعاصمة والولايات، وتوفير معدات متطورة في المعمل القرمي والمستشفيات الاتحادية والولائية	الصحة
توفير معمل تقنية متطورة للكليات التقنية (أجهزة كمبيوتر، الانترنت...الخ) إنشاء مشروعات إسكان الطلاب في الولايات المختلفة	التعليم العالي والعلمي
تم حفر وتركيب مئات الآبار وبناء السدود والتي ساعدت في حل مشكلة نقص المياه في عدد من الولايات	المياه
دعم البنايات الأساسية للري، وتوفير الآليات والمعدات الزراعية. توفير وحدات حفر متكاملة لبعض الولايات	الزراعة والري
توفير الأدوية للإمدادات البيطرية	الثروة الحيوانية
دعم السكة حديد والنقل النهري، وتشبيد طريق كترانج- الجنيد. توفير معدات لمشروع إعادة تأهيل مصنع النسيج.	البنايات الأساسية والصناعة
دعم البنية التحتية للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، ووكالة السودان بانباء بالمرسلات الاذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة	المعلوماتية

المصدر: الشام عبد الله عبد الله، دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، النسخة الخامسة 25-26 أبريل 2013، مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية، ص: 7-8.

2.2 . مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة: ساهمت الصكوك التي تم إصدارها من قبل حكومة السودان في تمويل عجز الموازنة والجدول الموالي رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

2015		2014		2013		
المساهمة	الاداء	المساهمة	الاداء	المساهمة	الاداء	
100	(6,976.4)	100	(4,416.9)	100	6,456.5	العجز الكلي للموازنة
(6)	(405.4)	(20)	870.9	(17)	1,073.2	صافي التمويل الخارجي
106	7,381.8	(80)	3,546.0	(83)	5,383.2	صافي التمويل الداخلي
37	2,611.2	(36)	1,611.6	(11)	738.7	شهادات شهامة
(1)	(50.3)	(4)	173.1	(8)	495.7	شهادات صرح
6	(141,4)	9	(412,5)	7	(452.3)	سندات إطفاء الدين
49	3,419,8	(50)	6,190,8	(42)	2,700.8	الضمانات
(28)	(1,957,2)	47	6,130,6)	7	(475.1)	المتأخرات
50	3,500.0	51	6,630.0	(37)	2,375.5	الاستدانة من بنك السودان المركزي
-	-	-	-	-	-	موارد اضافية

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات: 2013-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العجز الكلي للموازنة لسنة 2015 قد وصل إلى 6976.4 مليون جنية، ويرغم من أن السودان يعتمد في تغطية عجزه على كل من التمويل الخارجي والداخلي، إلا أن سنة 2015 سجلت صافي التمويل الخارجي سالب بقيمة 405.4 مليون جنية، أي بنسبة 6% من إجمالي التمويل الكلي بسبب التزامات السودان اتجاه الدول المقرضة عن ما تحصلت عليه من تمويل خارجي جديد، أما بالنسبة لصافي التمويل الداخلي فقد مثل 106% من إجمالي التمويل الكلي، وبقيمة قدرت بـ 7,381.8 مليون جنية سنة 2015، حيث شكلت الأوراق المالية (الصكوك) والضمانات أعلى نسبة لتغطية العجز لعام 2015 بقيمة 3,881.7، بنسبة 56%، تليها الاستدانة من البنك السودان المركزي بقيمة 35000 بنسبة 50%.

3.2. مساهمة الصكوك الإسلامية في تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية:

لاقت الشهادات والصكوك التي أصدرتها شركة السودان قبول كبير من قبل جمهور المستثمرين والمتعاملين في السوق، حيث ساهمت وبشكل كبير في نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية إذ مثلت ما نسبته 94% من حجم التداول في السوق الثانوي والجدول الموالي رقم 05 بين حجم تداول الشهادات والصكوك إلى إجمالي التداول الكلي للسوق الثانوي خلال الفترة 2013-2015:

جدول رقم (5): نسبة تداول الشهادات والصكوك إلى التداول الكلي في السوق الثانوي خلال الفترة

2015-2013

2015	2014	2013	البيان
6250,4	5761,7	3885,4	حجم التداول الكلي (مليون جنيه)
6085,2	5455,8	3751,4	حجم تداول الشهادات والصكوك (مليون جنيه)
97,4	94,7	96,55	نسبة حجم تداول الشهادات والصكوك إلى حجم التداول الكلي %

المصدر: إعداد الباحثين: تقارير شركة السودان للخدمات المالية المحدودة 2015-2013

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم تداول الشهادات والصكوك قد مثل تقريبا حجم التداول الكلي خلال الثلاث السنوات 2015,2014,2013 وذلك بنسبة لم تقل عن 94 %، وهذا ما يثبت أهمية الصكوك في تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نخلص إلى الدور المهم للصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، نوجزه فيما يلي:

✓ تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع الاستثمار، سواء العامة من خلال تمويل مشاريع الحكومية كبناء المطارات، والسكك الحديدية؛ أو المشاريع الخاصة من خلال توفير الموارد المالية والمعدات للشركات؛

✓ القضاء على البطالة و تشغيل الأموال المعطلة؛

✓ التوزيع العادل للثروة من خلال المشاركة في نتيجة المشروع سواء كانت ربح أو خسارة؛

✓ الابتعاد عن التمويل التضخمي الذي يعتمد على الفائدة، وإحداث التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي؛

✓ المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد، و تمويل عجز الموازنة العامة؛

✓ تنشيط سوق المال، من خلال تنويع الصكوك المتداولة فيه، وزيادة السيولة مما يؤدي إلى رفع كفاءته؛

✓ التحوط من المخاطر، وتخفيض تكلفة التمويل.

أما عن تجربة السودان في إصدار الصكوك، فقد تبين أن معظم الصكوك التي قامت بإصدارها، كان هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال:

✓ المساهمة في إدارة السيولة في الاقتصاد، وتمويل مشاريع البنى التحتية؛
 ✓ تغطية جزء من العجز في الموازنة، والذي كان يغطي بالإصدار النقدي، أو
 الاستدانة من البنك المركزي السوداني، رغم ما يحدثه من آثار تضخمية على الاقتصاد
 السوداني، أين تفوق مرونة العرض النقدي بدرجة عالية مرونة عرض السلع والخدمات؛
 ✓ تنشيط سوق الخرطوم الثانوية للأوراق المالية، حيث مثل حجم تداول الشهادات
 والصكوك 95% من إجمالي التداول.

الهوامش والاحالات:

¹ العيفة عبد الحق وزاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية-
 دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، بحث مقدم إلى المؤتمر
 الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة
 المالية الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف.

² زروال حواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى
 للمؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية
 والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف.

³ Abdussalam Ismail Onagun, **The Impact of Sukuk investment in Developing UAE Economy**, Journal of Islamic Banking and Finance, Volume 33, No. 4, Oct - Dec. 2016.

⁴ معطى الله خير الدين، شرياق رقيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية
 الاقتصادية، بحث مقدم إلى الملقى الدولي بقالمة حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في
 الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.

⁵ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق
 المالية الإسلامية الدولية-البحرين-، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص: 254.

⁶ كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف
 الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي-3 جوان
 2009، ص: 7.

⁷ فتح الرحمن محمد علي صالح، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية،
 ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 5 و 6 أبريل 2012، ص: 10.

- ⁸ أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2013، ص: 30.
- ⁹ عبد الكريم قندوز، :الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق - سوريا- الطبعة الأولى، 2008، ص: 181.
- ¹⁰ Mohamad Zaid, Nadiyah Hashim, **The Implementation of Sukuk in Islamic Finance**, Mara University of Technology, Malaysia, 2011, p:456.
- ¹¹ محرز نور الدين، رحموني فضيلة، الأهمية الاقتصادية لصكوك الإجارة، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والمالي، يومي 21-23 أكتوبر 2015، جامعة سوق أهراس، ص: 5-7.
- ¹² زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2012، ص ص: 120-121.
- ¹³ محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع: و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص: 9.
- ¹⁴ ربيعة بن زيد، سليمان بن ناصر، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي 2013، ص: 11.
- ¹⁵ أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الاقراض والتمويل لتحقيق التنمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و6 ماي 2013، ص: 13.
- ¹⁶ شرياق رفيق، معطى الله خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 253
- ¹⁷ نصبة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا نموذجا، اطروحة دكتوراه علوم اقتصاد، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر -، 2012-2013، ص ص 129-133.
- ¹⁸ زواق الحواس ، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- ¹⁹ أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.
- ²⁰ محمد تقي العثماني، الصكوك كأداة لإدارة السيولة، بحث مقدم للندوة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 25 و29 ديسمبر 2010، ص: 6
- ²¹ شرياق رفيق، معطى الله خير الدين مرجع سبق ذكره، ص 255.
- ²² زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 27

- ²³ فتح الرحمن علي محمد صالح، التجربة السودانية في مجال الصكوك الإسلامية، ورشة عمل: الصكوك الإسلامية: تحديات.. تنمية وممارسات دولية، الأردنية، 18-19 تموز 2010.
- ²⁴ ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية وإدارة مخاطرها -دراسة تقييمية لحالة الصكوك الحكومية السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة (2005-2010)، رسالة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص:278.
- ²⁵ الشام عبد الله عبد الله، دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، دور مؤسسات التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، يومي 25-26 ابريل 2013. ص ص5-6.
- ²⁶ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 01، 2014. ص 21.